

علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط السوسيو-اقتصادي من منظور
المقاربات العالمية.

**The Algerian University and the Socio-Economic
Environment: A Global Approaches Perspective**

فاروق أهناني^{*1}، هوارى عبد القادر²

¹جامعة ورقلة، (الجزائر)، ahnanifarouk2011@gmail.com

²جامعة الوادي، (الجزائر)، houari197903@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2026-02-03 تاريخ القبول: 2026-02-12 تاريخ النشر: 2026-04-27

الملخص باللغة العربية:

تستهدف هذه الدراسة استعراض أبرز جوانب العلاقة التي تربط الجامعة الجزائرية بمحيطها السوسيو-اقتصادي، من خلال تشخيص أبرز نقاط قوتها وضعفها، ومعرفة الأسباب الرئيسة التي تعيق انفتاحها على محيطها، وذلك بالتركيز على مختلف المنظورات والاتجاهات العالمية المعاصرة التي تطرقت إلى جودة علاقة الجامعة بالمحيط، ومن بين هذه التيارات مضمون "نظام ل.م.د" *L.M.D* الذي جاء ليسير التطورات الصناعية والاقتصادية التي عرفت دول القارة الأوروبية، وكذلك مقارنة "الجامعة المقاولتية" أو "الجامعة النيوليبرالية" المرتبطة بالسوق الحرة وبقاعدة العرض والطلب، وهو نمط من الجامعات الحديثة الذي يتعامل مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين وحتى مع المستثمرين الخواص، وهو نموذج منتشر في الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص. كل هذا يدفعنا إلى محاولة معرفة مستوى مواكبة الجامعة الجزائرية لهذه الاتجاهات، واستعراض قدرة البيئة الجزائرية على التأقلم مع التحولات

* فاروق أهناني

الجديدة التي عرفها الفكر العالمي في مجال إدارة الجامعات، أي كيفية تعاملها مع الأنماط الجديدة التي تحكم علاقة جامعاتها ببيئتها، خصوصا في ظل تزامن كل هذا مع الإصلاحات التي مست نظام التعليم العالي الجزائري، وما أحدثه من تطبيق لنظام ل.م.د.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الجامعة، المحيط السوسيو اقتصادي، الانفتاح، الجزائر.

Abstract:

This study aims to review the most important aspects of the relationship between the Algerian University and its socio-economic environment by identifying its strengths and weaknesses and identifying the main reasons that impede its openness to its surroundings by highlighting the various perspectives and contemporary global trends that touched on the quality of the university's relationship. These include the LMD system, which came from the industrial and economic developments of the European continent, as well as the approach of the "engineering university" or the "neoliberal university" associated with the free market and the supply and demand base, Modern universities dealing with various economic and industrial actors and even private investors, a model prevalent in the United States of America in particular. All this leads us to try to know the level of keeping up with the Algerian University of these trends, and to review the Algerian environment's ability to adapt to the new transformations known in international thought in the field of university administration, that is how it deals with the new patterns that govern the relationship of its universities to its environment. Reforms that affected the Algerian higher education system and the implementation of the system on this basis.

Keywords: quality, university, socio-economic environment, openness, Algeria.

طُرأت على المجتمعات تحولات عميقة مسّت جميع الأنظمة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية وحتى السياسية والأمنية، صاحبها إدراك وفهم جديدين لكيفية التعاطي مع مثل هذه الأوضاع حيث مسّت هذه التغيّرات بصفة رئيسة الأدوار التقليدية التي ارتبطت بالدولة باعتبارها – في الأدبيات القديمة-فاعلا وحيدا ووحديا على المستويين السياسي والاقتصادي، إلا أنها أصبحت بفعل ذلك طرفا في شبكة تضم إلى جانب الدولة فاعلين آخرين لهم قدر من الأهمية مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. هذا التغيّر الوظيفي للدولة انسحب على جل المؤسسات العمومية، ولم يقف عند المؤسسات والشركات الاقتصادية والصناعية فقط، بل انعكس أيضا على الجامعة كونها من أهم مؤسسات المجتمع التي أنيط بها مهام إنتاج المعرفة وتصدير الكفاءات العلمية، إلى جانب المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والوطنية.

والجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم الأخرى تؤثر وتتأثر بالتغيّرات الحاصلة التي يعرفها المجتمع الجزائري، وكذا تغيّرات البيئة العالمية. ومن منطلق أن الجامعة في الجزائر هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع علمي تابعة للدولة وللجهة الوصية عليها، فإنها بذلك تتفاعل مع الأدوار التي تُرسم للدولة، وتسعى كذلك إلى التأقلم معها، شأنها في ذلك شأن باقي جامعات الدول الأخرى خصوصا المتقدمة منها. حيث تفيد التجارب العالمية الرائدة في مجال علاقة الجامعة ببيئتها أن أي تطوّر اقتصادي واجتماعي يقابله تغيّر وظيفي لمهام الجامعة، هذا التغيّر يدفع إلى توجيه سياسة الجامعة لإدارته وحسن التعامل معه.

أهمية الدراسة: تتقاطع محتويات هذه الدراسة مع مضامين الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي، وكذا مع رؤية المؤسسات الجامعية الجزائرية المرتكزة على ضرورة انفتاحها

على بيئتها السوسيو-اقتصادية. كما تتحدد أهميتها من جانب آخر فيما تقدمه من نتائج وحلول تساهم في تحسين علاقة الجامعة الجزائرية ببيئتها.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي في الجزائر، واستعراض أهم محتويات السياسات الإصلاحية المنتهجة من طرف الوزارة الوصية في تعزيز هذا التوجه، وفهم الأثر الذي تخلفه هذه الإصلاحات في مسار تعميق وتيسير التواصل المجتمعي للجامعة الجزائرية، كما تهدف كذلك إلى إثراء المجال البحثي لموضوع انفتاح الجامعة الجزائرية على بيئتها.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: تنطرق الدراسة إلى موضوع علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط السوسيو-اقتصادي.

2. الحدود الزمانية: تنحصر في فترة الإصلاحات الجامعية الأخيرة التي عرفتتها الجامعة الجزائرية، أما الدراسة الميدانية لجامعة 20 أوت 1955-سكيدة فكانت خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2020/2021.

3. الحدود المكانية: تسلط الدراسة الضوء على التجربة الجزائرية في مجال تحسين علاقة الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي، مع التركيز على جامعة 20 أوت 1955-سكيدة كدراسة ميدانية.

السؤال الاشكالي: ماهي علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها السوسيو-اقتصادي من منظور عالمي؟

الأسئلة التوضيحية:

1. ما المقصود بمفهومى الجامعة والمحيط؟

2. ما هي أبرز المقاربات العالمية التي فسّرت طبيعة العلاقة بين الجامعة بمحيطها السوسيو-اقتصادي؟

3. هل ساعدت إصلاحات قطاع التعليم العالي في الجزائر على الانفتاح الفعّال للجامعة على محيطها السوسيو-اقتصادي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكال المطروح نصيغ الفرضيات التالية:

-توجد علاقة وطيدة بين الجامعة الجزائرية والمحيط السوسيو اقتصادي.

-يتماشى نموذج انفتاح الجامعة الجزائرية على محيطها السوسيو اقتصادي مع النماذج العالمية.

البناء الهيكلي للدراسة:

تقتضي الإجابة على التساؤلات المطروحة سلفا تجزئة محتوى الدراسة إلى المحاور الرئيسة التالية:

أولاً: ضبط مصطلحي الجامعة والمحيط.

ثانياً: قراءة في أبرز المقاربات العالمية المفسّرة لعلاقة الجامعة بالمحيط.

ثالثاً: الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي في الجزائر: دراسة ميدانية لجامعة
20 أوت 1955 سكيكدة.

المبحث الأول: ضبط مدلول مصطلحي الجامعة والمحيط

المطلب الأول: مفهوم الجامعة

1.1. نشأة وتطور الجامعة:

ارتبط ظهور الجامعة في العالم الغربي بجملة من التصورات الدينية والفلسفية، حيث يرجع الكثير من المفكرين بداياتها إلى جهود رجال الدين والفلاسفة، فهناك من يربطها بإسهامات الديانة البراهمانية المعروفة في الهند، أين كان التعليم العالي آنذاك يهتم بدراسة مختلف علوم الدين والفلسفة، لكنه لم يهمل تدريس العلوم الأخرى مثل: الرياضيات والتاريخ وعلم الفلك والاقتصاد.¹ كما عرفت اليونان هذا النوع من الجامعات وبالتحديد في أثينا، أين ظهرت أكاديمية أفلاطون التي عنيت بتقديم دروس ومحاضرات من طرف أفلاطون نفسه، الذي قام بتأليف كتبه فيها، ودامت مدة التعليم والتدريس فيها أربعين سنة.²

¹Nadia Rajhi, Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université, Thèse de doctorat université de Grenoble : science de gestion, 2006, p143.

²رياض عزيز هادي، "الجامعات (النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية-الاستقلالية)"، مجلة جامعة بغداد (سلسلة ثقافة جامعية)، عدد 2، مجلد2، بغداد، 2010، ص4.

إلا أن الظهور الأول للجامعة الحديثة في العالم يعود إلى القرون الوسطى في القارة الأوروبية وبالضبط في إيطاليا، أين أسست جامعة بولونيا (*Bologna*) عام 1088، لتنتشر بعد ذلك العديد من الجامعات في أوروبا مثل: جامعة باريس (1150)، وجامعة أكسفورد (1167)، وجامعة كامبريدج (1209)، ففي العصور الوسطى انتشرت الجامعات في معظم الدول الأوروبية، أين تم تسجيل أكثر من تسعة وعشرون (29) جامعة جديدة، وبين عامي 1500 و1625 ظهرت ثمانية عشر جامعة جديدة. أما في القرن الثامن عشر فتم إنشاء ما يقارب 143 جامعة، 34 منها ظهرت في ربوع الإمبراطورية الألمانية، أين تأسست أول جامعة فيها في العاصمة برلين عام 1810. إضافة إلى ظهور ستة وعشرين جامعة في إيطاليا، وخمسة وعشرين في فرنسا، وثلاثة وعشرين أخرى في إسبانيا. وما ميّز التعليم الجامعي في هذه الحقبة أنه كان متاحا لطبقة النبلاء والحكام فقط، ولم يكن مسموحا للطبقات الوسطى والفقيرة.¹

في حين تأخر ظهور الجامعة الحديثة عند العرب والمسلمين، فلم تظهر لديهم إلى غاية سنة 1953 سوى 14 جامعة ما بين العمومية والخاصة، وهذا في معظم أرجاء الدول العربية. حيث تعد مصر من أول هذه الدول التي عرفت ظهورا للجامعات، فبالإضافة إلى جامع الأزهر الذي تأسس في 970 م تأسست جامعة القاهرة أو كما كانت تسمى الجامعة المصرية في سنة 1908. وفي لبنان كان أول تأسيس لجامعاتها مقرونا بإنشاء الجامعة الأميركية في بيروت في 1866 وجامعة القديس جوزيف (*Saint Joseph*) في 1875 والجامعة اللبنانية في 1951. أما السودان فقد عرفت هذا النوع من الجامعات لأول مرة حين تم إنشاء جامعة الخرطوم في سنة 1902، وكان أول ظهور

¹ Rui Yang, Indigenizing the western concept of university-Chinese, experience, *Asia Pacific Education Review*, v, 14, n 1, 2013, p 86.

للجامعة في الجزائر في سنة 1909 أين تم إنشاء جامعة الجزائر، وفي سوريا تأسست جامعة دمشق أو الجامعة السورية سابقا في 1923.¹

2.1. تعريف الجامعة:

تعددت تعريفات مصطلح الجامعة نظرا لاختلاف وجهات نظر الباحثين والأكاديميين، حيث لم يتم الاتفاق على تعريف واحد متفق عليه، وهو ما يستلزم ذكر بعض التعريفات المقدمة في هذا الجانب.

عرّفها "بورغولت" (*Bourgeault*) بأنها المكان المفضل لممارسة حرية التفكير والكلام والبحث والتدريس والتعليم والنقاش، كما أنها المكان الذي يشجع التنوع ويسمح بانتقاد الممارسات المجتمعية ويعمل على تقديم مقترحات بديلة لها.²

وقد عرّفها قاموس (*Merriam Webster*) بأنها مؤسسة عالية المستوى غرضها التدريس والبحث، ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادها، إحدى هذه الشهادات تمنح للخريجين في طور دراسات التدرج وعادة ما تسمى شهادة الليسانس، في حين تمنح الجامعة شهادات عليا للباحثين في طور دراسات ما بعد التدرج والتي تشمل شهادتي الماجستير والدكتوراه.³

¹ Sultan Abu-Orabi, higher education and scientific research in the Arab world, DIES-Seminar on "internationalization of higher education institutions, Bonn/Germany, 2013, pp 10-11.

² Op. Cit, p 143.

³ عربي بومدين، "دور الجامعة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد 7، مجلد 1، الجزائر، 2016، ص ص 247-267.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجامعة في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 279-03 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت 2003، المتضمن تحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها، بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.¹

3.1. وظائف الجامعة:

طرأت على الجامعة تغيرات وظيفية كان الهدف منها مساهمة التحولات العامة التي شهدتها النظام العالمي والعمل على التأقلم معها، باعتبارها مؤسسة بحثية تعنى بالكشف عن المشكلات المجتمعية وتسعى إلى حلها، فانتقلت بذلك من التركيز على وظيفتي التدريس والتكوين، إلى تحديد وحل المشكلات المجتمعية.

ويمكن في هذا الصدد تقسيم الوظائف الأساسية للجامعة إلى ما يلي:

- خدمة المجتمع وتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب: من خلال حل المشكلات المجتمعية وفهم الباحث الجامعي لقضايا مجتمعه، والعمل على تنميته وتطويره في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية من خلال المساهمة في تطوير الوضع الاقتصادي للدول، والسياسية بتحسين أداء الأجهزة الحكومية وتوطيد علاقتها بالمجتمع المدني، والاجتماعية والثقافية كونها مركزا للإشعاع الثقافي ومؤسسة تعنى بالحفاظ على

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرسوم التنفيذي رقم 279-03 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت 2003 المتضمن مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، عدد 51.

القيم والعادات والتقاليد المجتمعية والبيئية بواسطة تركيز الاهتمام الجامعي على دعم جهود الحفاظ على البيئة واستدامتها، وباعتبارها جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به.¹

دفع هذا السياق المؤسسات الجامعية إلى محاولة مسايرته، فتوجهت بذلك الجامعة المعاصرة إلى اعتماد استراتيجية تقوم على تدعيم وظيفتها التقليدية المتمثلتين في التدريس والبحث، بمهمة جديدة لها كونها أصبحت في الوقت الحالي مصنعا للابتكار والتجديد والمقاولاتية للاستجابة إلى المتطلبات الخارجية من جهة، وإيجاد مكان لها في السوق وتحسين قدراتها التنافسية مع الجامعات العالمية الأخرى من جهة أخرى.²

المطلب الأول: المحيط: لقد تعددت تعريفات المحيط ونذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

يشير للبعد المكاني والزمني وهو كل العوامل والمتغيرات التي لا يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيها والتي تؤثر على عملها وكيفية تحقيق أهدافها.³

¹ حسين سالم مرجين، "إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع والمستقبل"، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 9، ليبيا، 2015، ص 8.

² سعدان شبايكي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي (ل.م.د.)"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 5، مجلد 1، الجزائر، 2011، ص ص 12-13.

³ سميرة عميش، مطبوعة محاضرات مقياس: اقتصاد المؤسسة، موجهة لطلاب السنة الثانية ليسانس، قسم علوم التجارة والمالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الموسم 2016/2015، ص 10.

يعرف DILL المحيط بأنه هو " ذلك الجزء من المحيط الإداري الذي يلائم عملية وضع و تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، و يتكون هذا المحيط من خمسة مجموعات من المتعاملين، و هي الزبائن و الموردين والعاملين و المؤسسات المنافسة.¹

أما التعريف الثاني فيرى " P.FILHO " أن المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ينضوي على ثلاثة مجموعات من المتغيرات مجموعة الأولى تضم متغيرات على المستوى الوطني مثل: العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، أما المجموعة الثانية فهي متغيرات تشغيلية بكل المؤسسة، ترتبط بمجموعة من المتعاملين معها ، مثل الهيئات و التنظيمات الحكومية الإدارية و مؤسسات التوزيع أما المجموعة الثالثة فتضم المتغيرات المتعلقة بمحيط المؤسسة الداخلي.²

المحيط الإجتماعي والإقتصادي: هي مدى ملائمة المؤسسة لمحيطها السوسيو اقتصادي من خلال ادماج خرجي المؤسسات الجامعية في الحياة الاقتصادية بالتوازي، بمعنى هي عملية استشرافية استباقية وتفاعلية لعالم الشغل، الهدف من ذلك تحريك عجلة التنمية.³

أدخل هنا محتوى المطلب الأول، أدخل هنا محتوى المبحث الأول، أدخل هنا محتوى المبحث الأول، أدخل هنا محتوى المبحث الأول، أدخل هنا محتوى المبحث الأول، أدخل هنا محتوى المبحث الأول.

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1998، ص 19.

² نفس المرجع، ص 20.

³ اللجنة الوطنية للإصلاح، مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، 2015، ص 10.

المبحث الثاني: قراءة في أبرز المقاربات العالمية المفسرة لعلاقة الجامعة بالمحيط

عملت الدول الغربية على إيجاد أنظمة تعليم عالي تواكب وتتماشى والتحولت التي تشهدها بيئتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بالخصوص، فتبنت مجموعة من الدول الأوروبية النظام المنبثق عن عملية بولونيا الذي تمخض عنه نظام ل.م.د، فيما بنت دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا أنظمة تعطي للسوق حرية موسعة في إدارة شؤون الجامعة.

المطلب الأول: المقاربة الأوروبية (European Approach)

تعتبر عملية بولونيا بأنها النموذج متعدد الأهداف يهتم بوضع إطار وقالب يجعل المؤهلات في التعليم العالي متماثلة في شهادتها والمعلومات المتوفرة فيها، ويسهل عملية المقارنة في الدرجات الجامعية داخل دول الإتحاد الأوروبي، ويمنح الفرصة في تبني معايير للجودة تساعد في توظيف وادماج المواطن الأوروبي، وتمكن التعليم العالي الأوروبي من المنافسة العالمية، حيث شملت الإتفاقية* عددا من الوسائل والأهداف لتجسيد وتحقيق ذلك أهمها:

-تنظيم أطر المؤهلات في التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي، الذي يشمل العديد من الترتيبات في مقدمتها برنامج (LMD) وهي الحروف الأولى لدرجات البكالوريوس أو (الليسانس) (License) والماجستير (Master) والدكتوراه (Doctorate) التي تكون على الشكل التالي: ثلاثة سنوات، سنتين، ثلاثة سنوات على التوالي.

- تعزيز التنظيمات والمشروعات والمبادرات التي تساعد على الحراك التعليمي، بما في ذلك الحراك الطلابي، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين في التعليم والتدريب في التعليم العالي.¹

وفي الإطار نفسه أنشئت برامج على مستوى الاتحاد الأوروبي، من أجل بناء فضاء أوروبي في التعليم العالي، حيث أكدت مجموعة من الاتفاقيات والعمليات والتنظيمات والإجراءات ذلك، وتم تدعيمها بحلقات من النقاش والحوار والمؤتمرات وورش العمل.²

1/ مؤتمر براجي ماي 2001: والذي تمخض عنه ما يلي:

- التأكيد على ثلاثية نظام (LMD) بمعنى أنه نظام ثلاثي يضم ثلاث أطوار دراسية.

- تعميم وتعزيز نظام القروض الأوروبي (ECTS).

- دعم تبادلية البرامج الدراسية.

2/ مؤتمر برلين 2003/ وقد أنجز عنه:

- تبني هذا النظام وفقا لدورتين.

¹ بن محمد أبو عمه عبد الرحمان، النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 18.

² لمام سلمي، "صنع السياسة العامة في الجزائر(دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999"، (رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر 3، الجزائر. 2007/2008)، ص 192.

- تسليم مجاني وتلقائي لكل الشهادات.

- التأكيد على ضمان الجودة في التعليم العالي.

3/ مؤتمر برجن 2005: الذي أكد على:

- دراسة نظام الشهادات من حيث الأهلية والضمانات العملية، إذ أوصى المؤتمر الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمؤسسات المهنية بتحديد مناصب العمل الموافقة لهذه الشهادات.

- ضمان الجودة، وذلك بوضع مقاييس محددة من طرف مختلف الدول لتأسيس نظام ضمان الجودة وتطبيقه على مؤسسات التعليم العالي الأوروبية.

- الاعتراف بالشهادات ومدة الدراسة من طرف مختلف دول الاتحاد الأوروبي.

من خلال هذه المؤتمرات تم التأكيد عموماً على ضرورة تطبيق نظام (L.M.D) في الدول الأوروبية، الذي يضمن حركية الطلبة والأساتذة والباحثين، ومرونة في التكوين من خلال تطبيق نظام القروض.

المطلب الثاني: البراديغم الأمريكي "الليبرالية الجديدة" (Neoliberalism)

ترجع الجذور النظرية لليبرالية الجديدة إلى إسهامات النظرية الليبرالية التقليدية، وبالتحديد أعمال كل من "آدم سميث" (*Adam Smith*) و"ديفيد ريكاردو" (*David Ricardo*) وما ارتبط منها بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، بالإضافة إلى جهود مدرسة مانشستر (*Manchester School*). أما من الناحية التاريخية فقد

ساهم الركود التضخمي (*Stagflation*) في ظهور هذه النظرية في فترة السبعينيات من القرن الماضي. ويجمع منظورها على مسلمة مفادها ضرورة تحجيم الدور الاقتصادي للدولة، وتبني منطق السوق الحرة *Free Market*. وعلى تحرير تجارة السلع أو كما سماها "كارل بوليان" (*Karl Polanyi*) بالتنظيم الذاتي للأسواق (*Self-Regulating markets*). كما تؤمن الليبرالية الجديدة بأن المنافسة بين الجماعات والمؤسسات وبالخصوص بين الأفراد ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وكذا الاستجابة لمصالح الأفراد.¹

تتمحور رؤية الفكر الليبرالي الجديد للجامعة خصوصا وللتعليم العالي على العموم بنفس رؤيتها للأمور الاقتصادية، فتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أدى إلى تخفيض تمويلها ودعمها للخدمات الاجتماعية، وهو ما أسهم بتخفيض التمويل الممنوح للمؤسسات الجامعية، هذا الوضع أجبر هذه الأخيرة على ضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى غير تمويل الدولة، وبالأخص التمويل الآتي من قبل القطاع الخاص، زيادة على عائدات الإنتاج البحثي للجامعات خاصة البحوث والدراسات التي تجريها وتقوم ببيع نتائجها للمؤسسات والشركات الخاصة.

زيادة على ذلك، أصبح التعليم الجامعي سلعة في سوق تعرض للبيع، هذه السلعة يشترها المستهلك الذي هو في هذه الحال الطالب، وباعتباره فاعلا اقتصاديا وعقلانيا، فإنه يحاول تعظيم فوائده التعليمية بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة.²

¹ Daniel B Saunders, Neoliberal Ideology and Public Higher Education in the United States, *Journal for Critical Education Policy Studies*, Vol 8, no, pp. 42-77.

² *Op. Cit*, pp 42-77.

ترتّب عن تضمين افتراضات الليبرالية الجديدة في التعليم الجامعي من جهة أخرى إضعاف آلية الرقابة العمومية التي كانت تقوم بها الدولة فيما يتعلق بإدارة المؤسسات الجامعية من حيث الجوانب الإدارية والمالية والبيداغوجية والبحثية، كما تم خصخصة وتحرير خدماتها التعليمية وربطها بشكل مباشر بتفاعلات السوق، كون أن هذه النظرية تؤمن بأن السوق تحقق نجاعة وكفاية وفعالية في أداء المهام أكثر مما يتحقق إذا كانت الدولة الفاعل الأساسي، كما أن السوق يسهم في خلق الثروة بالنسبة للجامعة عكس الدولة التي لا تستطيع فعل ذلك.¹

يمكن في هذا السياق إعطاء بعض الأمثلة التي توضح دور هذه النظرية في تغيير نمط إدارة الجامعات، فبالإضافة إلى النوع التقليدي للجامعات المعروف (الجامعات العمومية)، انتشرت أنواع أخرى أكثر ارتباطا بالتوجه الليبرالي الجديد، فظهرت على إثر ذلك الجامعات الخاصة غير الربحية، والجامعات الخاصة الربحية، والنوع الآخر هو الجامعات التابعة للشركات (*Corporate Universities*). هذان النمطان الأخيران توسع انتشارهما بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يعود إليها السبق في ظهور الجامعات المرتبطة بالشركات، حيث تم إحصاء حوالي 1600 جامعة من هذا النوع في سنة 1998، من أبرزها جامعة موتورولا (*Motorola University*)، جامعة تويوتا (*Toyota University*)، جامعة ديزني (*Disney University*). تكون طريقة تكوين وتدريب الطلبة فيها إما داخل المؤسسة أو عن طريق التعليم الافتراضي.²

¹ Camille B Kandiko, Neoliberalism in Higher Education: A Comparative Approach, *International Journal of Arts and Sciences*, Vol 3, no, 2010, pp. 153-175.

² Brouillette Véronique et Fortin Nicole, *La Mondialisation Néolibérale et L'Enseignement Supérieur*, CSQ Communications, 2004, p 19.

أما فيما يتعلق بالجامعات الربحية، فتعد جامعة فونيكس (*Phoenix University*) الأمريكية من أقدمها (1976)، كما أنها تركز على تقديم خدمة التعليم افتراضيا، وتم تسجيل حوالي 120 ألف طالب لديها في سنة 2000، وتمنح هذه الجامعات نفس الشهادات التي تمنحها الجامعات التقليدية مثل: شهادتي الليسانس والدكتوراه. أما في أوروبا، فتعد الجامعة المفتوحة في بريطانيا (*Open University*) من أشهر وأقدم الجامعات الربحية، وهي جامعة عمومية تأسست سنة 1969. كذلك ظهرت (*Europace 2000*) وهي عبارة عن هيئة تضم 45 جامعة وشركة ووكالات وطنية وإقليمية.¹

وبعد استعراض الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية الجديدة، يمكن تلخيص أبرز تأثيراتها على الجامعة فيما يلي:

- خصوصية المؤسسات الجامعية.
- حرية الاتجار في التعليم الجامعي.
- توسيع المشاركة في التكلفة من خلال البحث عن مصادر تمويل جديدة.

المبحث الثالث: الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي في الجزائر: دراسة ميدانية لجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة

¹ Op. Cit, pp 20-21.

في هذا المبحث سوف نركز الدراسة على جامعة سكيكدة من خلال دراسة ميدانية للوقوف بالتفصيل على علاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي.

المطلب الأول: واقع العلاقة بين الجامعة الجزائرية والمحيط السوسيو-اقتصادي في مضمون الإصلاحات:

اتجهت الجزائر منذ سنة 2004 إلى اعتماد ل.م.د كنظام جديد لتطوير أداء جامعاتها، التي كانت في ظل النظام الكلاسيكي مجرد مؤسسة بيداغوجية تقدم خدمات تعليمية للطلبة، فانتقلت في ظل هذا النظام إلى مؤسسة منفتحة على المحيط الذي تتواجد فيه. إن هذا التوجه الذي رسمه صناع القرار الجامعي في الجزائر تم تعميمه على كل جامعات الوطن استجابة للاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا المجال، وكذا كمحاولة لربط الجامعة بالسياسات والنشاطات التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات.

إلى جانب ذلك، أصبحت الجامعة الجزائرية أكثر انفتاحا على الجامعات العالمية، وهذا من خلال تزايد حركية طلبتها واختيارهم الدراسة في الخارج، حيث ارتفعت نسبة الطلبة الجزائريين المتمدرسين في الجامعات الغربية بشكل ملحوظ، ففي فرنسا فقط تم تسجيل أكثر من 23 ألف طالب جزائري في سنة 2015، وفي السنة الجامعية 2015-2016 تم تسجيل 156 طالبا جزائريين للدراسة في أمريكا. ومن جهة أخرى عرفت الجزائر انتشارا واسعا للهياكل القاعدية للجامعات، حيث تشير إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حاليا إلى وجود 106 مؤسسة تعليم عالي منتشرة في كامل ولايات

الوطن (خمسون جامعة وثلاثة عشرة مركزا جامعيًا وعشرون مدرسة وطنية عليا وعشرة مدارس عليا، وإحدى عشرة مدرسة عليا للأساتذة وملحقتين جامعتين).¹

تضمنت الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم نظام ل.م.د، التي جرت وقائعها في شهر جانفي من سنة 2016، تخصيص جزء من محتواه إلى واقع علاقة الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي، حيث تم رصد مجموعة من نقاط القوة والضعف التي تحكم هذه العلاقة ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.²

أ. الجوانب الإيجابية:

- إدخال مسالك تكوين ووحدات تعليم ذات طابع تمهيني مثل: إنشاء مؤسسات، مشاريع مهنية، تسيير المشاريع، الإدماج المهني.

- إشراك المهنيين في بعض مسالك التكوين.

- تنظيم تربصات مدفوعة الأجر في المؤسسات لفائدة الطلبة، ووضع تدابير لمتابعة هذه التربصات وتقويمها.

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2017، تم التصفح يوم 2023/02/02 على الساعة: 18:02 في الموقع الإلكتروني: <https://www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires>

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم نظام ل.م.د ملخص عن الوقائع والتوصيات، الجزائر، 2016، ص ص 49-53.

- إنشاء دار المقاولاتية التي تمثل آلية تركز عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بهدف تحسيس الطلبة وتعريفهم بمزايا المقاولات ومرافقة حاملي أفكار المشاريع.

ب. الجوانب السلبية:

- نقص المعطيات والمعلومات حول الاحتياجات المتوقعة للقطاع السوسيو-اقتصادي في مجال التكوين الأولي والتكوين المستمر. ومن جانب آخر تم تسجيل غياب ثقافة متابعة تطبيق اتفاقيات الشراكة.

- محدودية مشاركة الأساتذة الجامعيين في المسائل التي تتعلق بالابتكار وإنشاء المؤسسات، إضافة إلى نقص أهمية المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص للبحث العلمي، وتسجيل غياب مرافقة الطالب في إعداد مشروعه المهني.

أما بخصوص توصيات الندوة، فإن القائمين عليها أكدوا على ضرورة النظر إلى المؤسسات السوسيو-اقتصادية على أنها فضاء لتوسع أدوار الجامعة، والنظر إليها كونه آلية تسهم في تحسين أداء المؤسسات وتساعد في تحسين تنافسيتها وتدعم كل ما له صلة بالابتكار والإبداع.

لم يخل اعتماد نظام ل.م.د من نقائص أثقلت كاهل مختلف الجامعات الجزائرية، فسرعان ما ظهرت بوادر أزمة داخلها، حيث ارتفعت نسبة البطالة في أوساط خريجي الجامعات خاصة حاملي شهادة الليسانس والماستر. كما أنه لم يتم تفعيل المضامين الأساسية التي جاء بها نظام ل.م.د، وإن استطاعت الجامعات أن تخرج من عزلتها نوعا ما من خلال عقد الاتفاقيات مع الشركاء الاجتماعيين، إلا أنها بقيت إلى الآن محدودة الأثر، حيث لم تنعكس على جودة الأداء الجامعي.

ومن جهة أخرى، تضمّن المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الذي أعدته اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (CIAQES) على ميادين تُعنى بتقييم أداء الجامعات الوطنية، حيث أعطيت أهمية كبيرة لميدان علاقة الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي، على اعتبار الجامعة مسؤولة على تحقيق التنمية في مختلف المجالات وبالأخص في الشق الاقتصادي. وتضمّن هذا الميدان حسب الوثيقة المعدّة أربعة حقول.

ارتكز ميدان علاقة الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي في هذا المرجع على قياس درجة تأثير الجامعة الجزائرية في عملية التنمية، حيث يكمن دورها وفقا لما جاء به نص المرجع الوطني في المشاركة في تنمية الجماعات المحلية، تحسين علاقتها مع الشركات والمؤسسات، البحث والتطوير بين الجانبين التكوين والمتابعة والتقييم.¹

رَكَّز المرجع الوطني كذلك على ميدان آخر يسهم في كسر انعزالية الجامعة على محيطها هو ميدان التعاون، الذي ضم حقولا متعددة هي: سياسة الانفتاح على العالم، الشراكة والحركية، تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد.²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، الجزائر، 2011، ص ص 34-39.

² نفس المرجع، ص ص 39-42.

المطلب الثاني: علاقة جامعة 20 أوت 1955 بالمحيط السوسيو-اقتصادي:

وقّعت جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة على العديد من الاتفاقيات مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، مثل: اتفاقيات مع شركة سوناطراك وميناء سكيكدة، تتضمن هذه الاتفاقيات على تربصات للطلبة والمشاركة في الملتقيات والأيام الإعلامية والدراسية.

قام مسؤولو جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة بإجراء تقييم لقياس مستوى ضمان الجودة، ومن بين الميادين التي ارتكز عليها التقييم ميدان علاقة الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي، وكانت نتيجة التقييم الخارجي الذي قام به خبراء أجنب اختارتهم الوكالة الجامعية للفرنكوفونية (AUF) لهذه المهمة، سجلت أن من أبرز النقائص في مسألة ضمان الجودة في جامعة سكيكدة هو ضعف التواصل بينها وبين بيئتها وهو ما يؤكد قول الأستاذ "مسعود لقويرة"* في مقابلة معه بأنه يجب أن تخرج جامعة 20 أوت 1955 من القوقعة والعزلة التي توجد فيها، فالمحيط السكيكدي يمتاز كونه يجمع ميزات ثلاث، فهو محيط صناعي وفلاحي وسياحي، فرغم الموقع الجغرافي المميز للجامعة إلا أنها لم تستفد منه بالشكل اللازم فلم تعمل على حل مشكلات مجتمعتها، حيث تقتصر علاقة جامعة سكيكدة بمحيطها في إجراء تربصات قصيرة المدى مع المؤسسات الصناعية، فمن الضروري إذن أن تكون هنالك حركية وزيارات بين الجامعة والمؤسسات الصناعية لزيادة تعميق العلاقة بينهما، لكي يكون للجامعة قيمة مجتمعية مضافة.

إن أبرز نقاط الضعف المسجلة لدى جامعة 20 أوت 1955 هي مسألة ربطها بالمحيط السوسيو-اقتصادي، فالمؤسسات الاقتصادية بحكم طبيعتها وهدفها الوحيد

المتمثل في تحقيق الربح، إضافة إلى حالتها القانونية التي لا تشجعها على الانفتاح على الجامعة لإيجاد حلول للمشكلات التي تعترضها هو ما يعيق انفتاحها، فمثلا مؤسسة سوناطراك تشتري تجهيزات وعتاد كله من الخارج، وعند حدوث عطب ما في هذه التجهيزات تقوم بإحضار المورد الخارجي لإصلاحه في ظل عقود تربطها بها، بدل الاتصال بالجامعة لإرسال مختصين وخبراء في هذا المجال. كما أن المؤسسات الصناعية والاقتصادية تعمل بصفة سريعة ولا تنتظر وقتا كثيرا لأن هدفها تحقيق الربح.

إن ما وصل إليه تقرير الخبراء الخارجيين فيما يخص ضمان جودة علاقة الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي، وكلام مسؤول تأمين خلية ضمان الجودة بجامعة 20 أوت 1955 تؤكد طبيعة العلاقة القائمة مع المؤسسات والشركات الاقتصادية والصناعية.

يوجد عائق آخر عرفه مسؤولو الجامعة في مسألة إجراء تربصات للطلبة في الأعوام الأخيرة، حيث أنه من مجموع 600 طالب أرادوا إجراء تربصات في مؤسسة سوناطراك، إلا أن هذه الأخيرة استطاعت إدماج عشرة طلبة فقط من المجموع الكلي، وهذا راجع لتضخم أعداد الطلبة في مقابل نقص المناصب في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

إن مجرد انفتاح جامعة 20 أوت 1955 على المؤسسات الصناعية والاقتصادية في ولاية سكيكدة أو حتى في ولايات أخرى من الوطن وارتكازه على إجراء تربصات للطلبة، لا يمكن فهمه إلا من زاوية أن الجامعة الجزائرية هي الآن في بدايات الانفتاح والتقارب مع المحيط السوسيو-اقتصادي، فالحديث عن علاقة تقوم على إجراء الطلبة لتربصات لاستكمال مشاريع تخرجهم لا يعني وجود علاقة ذات جودة عالية بين الطرفين، فلا بد إذن من تعميق التقارب بينهما من خلال التوجه نحو كل ما له علاقة بالمقاولاتية والابتكار

والإبداع، وهذه الاتجاهات تسهّل على جامعة 20 أوت 1955 الخروج من برجها العاجي وتيسّر لها تواصلًا بيئيًا ناجعًا.

وفي نفس السياق، تمتاز ولاية سكيكدة بكل المقومات الصناعية والفلاحية والسياحية التي تسهّل على جامعتها تعزيز تنافسيتها في مسألة قياس الأداء في جوانب ضمان الجودة، وحتى فيما يخص التصنيف الوطني للجامعات. كما توجد في هذه الولاية منطقة صناعية تسمح بفتح ليسانس مهنية. كما أن الجامعة في طريق إنشاء معهد تكنولوجيا يعمل على تخريج تقنيين ممّول من طرف الجزائر وفرنسا.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق وصلت الدراسة إلى جملة من الملاحظات الاستنتاجية، أولها أن الجامعة في العصر الحالي أصبحت فضاء مفتوحا على مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ساعد في ذلك تطور وظائفها لتتنغمم والتحويلات البيئية الحاصلة. أما ثاني الاستنتاجات فتؤكد على أن المقاربات الغربية التي صيغت لتفسير علاقة مؤسساتها الجامعية بمحيطها إنما صيغت من داخل بيئتها، أي أنها حاولت بناء نظام جامعي يراعي البيئة التي ينشأ فيها. أما في الجزائر، فما زالت مسألة انفتاح جامعاتها على بيئتها محل نقاش وجدل ودراسات، حيث يمكن إرجاع السبب الرئيس في ضعف تواصلها البيئي إلى منظومة تسيير الدولة لمؤسساتها العمومية على اعتبار الجامعة تدخل في هذا الاتجاه، وهذا رغم الجهود المبذولة من الوزارة الوصية بالتعليم العالي والبحث العلمي ومختلف الفاعلين المعنيين لحل هذه المعضلة.

ومن خلال كل ما تم التطرق إليه سابقا تقترح الدراسة ما يلي:

1. ضرورة الاستفادة من مزايا التجارب والنماذج العالمية المفسرة لعلاقة الجامعة بمحيطها السوسيو-اقتصادي.
2. إعادة مراجعة علاقة الجامعة بالدولة من خلال منح الأولى استقلالية أكبر في إدارة شؤونها، وهذا ما يساعدها على الاقتراب من القطاع الاقتصادي والاجتماعي.
3. العمل على نشر الفهم الواضح والدقيق لمحتوى نظام ل.م.د خصوصا فيما يتعلق بمسألة تيسير التواصل البيئي للجامعة الجزائرية.

قائمة المراجع:

-المقالات العلمية بالعربية:

1. رياض عزيز هادي، "الجامعات (النشأة والتطور-الحرية الأكاديمية-الاستقلالية)"، مجلة جامعة بغداد (سلسلة ثقافة جامعية)، عدد 2، مجلد 2، 2010.
2. بومدين عربي، "دور الجامعة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد 7، مجلد 1، 2016.
3. مرجين حسين سالم، "إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع-والمستقبل"، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 9، 2015.
4. شبايكي سعدان، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي (ل.م.د)"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 5، مجلد 1، 2011.

-المقالات العلمية باللغة الأجنبية:

5.Rui Yang, Indigenizing the western concept of university-Chinese, experience, **Asia Pacific Education Review**, v, 14, n 1, 2013.

6.Daniel B Saunders, Neoliberal Ideology and Public Higher Education in the United States, **Journal for Critical Education Policy Studies**, Vol 8. 1, no.

7.Camille B Kandiko, Neoliberalism in Higher Education: A Comparative Approach, **International Journal of Arts and Sciences**, Vol 3, no, 2010.

8.

François Burgat, islamisme en Tunisie : la crise ? In : **grand Maghreb**, N° 44, 11 Novembre 1985, tunis, P.445.

-الكتب باللغة العربية:

1. أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1998.

2. بن محمد أبو عمه عبد الرحمان، النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2010.

-الكتب باللغة الأجنبية:

- Pierre Vermeren et al, **Maghreb: democracy impossible**, (Paris: Fayard, 2004).

-الرسائل والمطبوعات الجامعية:

1. ملّام سلى، "صنع السياسة العامة في الجزائر(دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999"، (رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر 3، الجزائر. 2008/2007).
 2. عميش سميرة، مطبوعة محاضرات مقياس: اقتصاد المؤسسة، موجهة لطلاب السنة ثانية ليسانس، قسم علوم التجارة والمالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الموسم 2016/2015.
- الوثيقة رسمية :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم نظام ل.م.د ملخص عن الوقائع والتوصيات، الجزائر، 2016.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، الجزائر، 2011.

اللجنة الوطنية للإصلاح، مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، 2015.

8- المواقع الالكترونية الأكاديمية:

—، زارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2017، تم التصفح يوم 2023/02/02 على الساعة: 18:02 في الموقع الالكتروني:
<https://www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires>